

أميركا: حل الدولتين ضمانة لأمن إسرائيل

واشنطن/ أف ب
أعلن الرئيس الأميركي باراك اوباما أمس الأول أن الولايات المتحدة توصلت إلى نتيجة مفادها أن حل الدولتين في الشرق الأوسط يمكن أن يشتمل على الضمانات الضرورية لأمن إسرائيل.

وقال اوباما أمام المنتدى السنوي لمركز سابان للسياسة في الشرق الأوسط من واشنطن، إن الجزرال الان، المستشار الخاص من أجل الشرق الأوسط "توصل إلى النتيجة بانته من الممكن التوصل إلى حل الدولتين

الذي يضمن الحاجات الاساسية للامن الإسرائيلي". وأضاف: "هذه هي النتيجة التي توصل اليها ولكن القرار النهائي لا يعود له".

والتقى الجنرال جون الان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى جانب وزير الخارجية جون كيري الذي اطلق مفاوضات السلام من أجل تسعة اشهر نهاية يوليو.

ومن ناحيته، أوضح كيري أن الجزرال الان عمل بشكل وثيق مع القوات الإسرائيلية

لاختبار سيناريوهات والتوصل إلى حل يؤمن حاجات إسرائيل للسنوات المقبلة.

وأضاف: "هو يساعدنا كي نكون متأكدين من أن الحدود على نهر الاردن ستكون ايضا صلبة مثل اية حدود اخرى في العالم وبشكل لا يكون معه أي تساؤل حول امن المواطنين اكانوا إسرائيليين أو فلسطينيين يعيشون في غرب هذه الحدود".

واشار كيري إلى أن "الولايات المتحدة لم تقم ابدا بتحليل متقدم إلى هذا الحد عن حاجات



انتخابات فنزويلا اختبار لادورو



وستكون الانتخابات في 337 دائرة بلدية في عموم البلاد حاسمة ايضا لمستقبل مجموعة الوحدة الديمقراطية المعارضة.

ووصف زعيم الحزب الليبرالي هنريك كابريل الذي خسر بفارق 1,49% في الانتخابات الرئاسية في أبريل الماضي امام مادورو عملية التصويت بأنها "لحظة تاريخية" لقياس ميزان القوى بعد 14 عاما من حكم شافيز.

وبالنسبة للمعارضة التي تسيطر على نحو خمسين من المجالس البلدية، فإن مضاعفة مجالسها في الانتخابات المقبلة ستكون نتيجة مرضية، حتى لو كان من شأن ذلك أن يترك نحو 230 مجلسا للحزب الاشتراكي.

ولكن التحدي الأكبر بالنسبة لها يكمن في الحفاظ على سيطرتها على المدن الكبرى، وخاصة البلديات العملاقة للعاصمة كراكاس (التي تتألف من خمس بلديات) ومدينة ماراكايبو النفطية الساحلية.

وعلى الرغم من كثافة الحملة الانتخابية خلال الأسابيع الأخيرة، ترفض الحكومة إجراء "استفتاء" على إدارتها، خاصة وأن سلطات البلدية محدودة جدا في فنزويلا.

ويعتبر مراقبون هذه الانتخابات مقياسا للدعم الذي تلقاه الحكومة الاشتراكية بقيادة الرئيس مادورو التي تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة من بينها تضخم متزايد ونمو بطئ ونقص في المواد الأساسية.

كراكاس/ أف ب
جرت أمس في فنزويلا في انتخابات بلدية تبدو أقرب إلى استفتاء على إدارة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في بلاد تعاني اقتصادا متعثرا وذلك بعد انتخابه رئيسا للبلاد في أبريل الماضي.

وبدا الوريث السياسي لهوغو تشافيز الذي توفي في مارس بسبب السرطان، في الأشهر الأخيرة وكأنه رجل افعال يكافح من أجل إنقاذ اقتصاد بلاده الهش رغم احتوائها على أكبر احتياطي نفطي في العالم.

وفي 20 نوفمبر الماضي، حصل مادورو من البرلمان على سلطة من أجل وضع "آليات لمكافحة الفساد" واصلاح القوانين لمكافحة "التمويل غير الشرعي" للحزب السياسية، واتخاذ تدابير "للتصدي للهجمات" التي تستهدف العملة الوطنية وتنسيق تحركات "الدفاع عن الاقتصاد".

ويتيح القانون الذي اقتره الاكثرية الاشتراكية في الجمعية الوطنية، للرئيس أن يصدر "مراسيم لها منزلة وقوية وقانون" طوال 12 شهرا.

ومادورو الذي أكد انه سيصحح اخطاء الماضي، اتخذ في الفور سلسلة من الإجراءات لفرض خفض الأسعار، بما في ذلك الأجهزة الكهربائية والسيارات، وهدد المضاربين بالسجن.

وقبل أيام قليلة من الانتخابات، اشارت استطلاعات للرأي اطلعت عليها وكالة الصحافة الفرنسية إلى أن الطبقة الوسطى في البلاد ترحب باتخاذ مثل هذه التدابير الحازمة التي من شأنها في نهاية المطاف، عدم معاقبة الحزب الاشتراكي الحاكم في الانتخابات المقبلة.

وتعاني البلاد تضخما قياسيا بنسبة 54 بالمائة منذ يناير بنابر وتواجه نقصا في المواد الضرورية وكذلك النقص المزمع وانفجار في سعر الدولار في السوق الموازية (ما يصل إلى تسعة أضعاف السعر الرسمي).

إعادة رفات 163 مزارعاً قتلوا بجواتيمالا

جواتيمالا/ وكالات
كشف مصدر إنساني أن رفات 163 من أصل 201 مزارع قتلهم عسكريون في جواتيمالا في 1982م في واحدة من أسوأ مجازر الحرب الأهلية في الثمانينات، سلمت إلى عائلاتهم في شمال البلاد.

وذكرت أورا إيلينا فارغان مديرة المنظمة الإنسانية "فامديغو" لاقرباء المعتقلين والمفقودين في غواتيمالا أن "العظام انتشلت للتعرف عليها بتحليل الحمض النووي لكن لم يتم التعرف سوى على خمسة اشخاص بهذه الطريقة".

واستخدمت عملية انتشال الجثث أيضا لتقديم ادلة خلال محاكمة خمسة عسكريين حكم عليهم بالسجن لآكثر من ستة آلاف سنة مع أن العقوبة القصوى التي ينص عليها القانون هي السجن 50 سنة.

وكان هذا الحكم على العسكريين الاول في تاريخ غواتيمالا.

وما زال 12 عسكريا آخرين كانوا في الدورية التي تورطت في وقائع هذه المجزرة فارين، واقف عسكري آخر منوط في المجزرة ويُدعى خورخي سوسا في الولايات المتحدة لانه كذب على سلطات الهجرة وقد يسلم إلى غواتيمالا ليمثل أمام القضاء.

وقعت هذه المجزرة من السادس إلى الثامن من ديسمبر 1982م في قرية دوس ايريس في عهد النظام العسكري لإيفرريو ريبوس مونت (1982-1983م) الذي شهدت محاكمته بتهمة الإبادة مفاجآت كبيرة.

وقعت المجزرة بينما كان الجيش يحاول استعادة اربعين بندقية سرقتها منتمردون في أكتوبر 1982م.

وأحضرت لجنة لتقصي الحقائق زرعها الامم المتحدة 669 مجزرة وقعت خلال الحرب الأهلية، نسبت 626 منها إلى القوات الحكومية.

ومعظم المجازر وقعت في عهد مونت وحكومة اوسكار ميخيا فيكتوريس (-1983/1986).

واسفر النزاع الذي مزق غواتيمالا من 1960م إلى 1996م عن سقوط أكثر من مئتي الف قتيل ومفقود، حسب تقرير صدرته الامم المتحدة في 1999م.

البرلمان اليوناني يتبنى ميزانية تقشفية لـ2014م

المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، "صعبة"، بل تحدث ايضا عن "اصعب لحظة" فيها.

لكنه أكد انه واثق من أن المفاوضات ستؤدي إلى نتائج.

وتتعلق الخلفات مع الترويكا بعدة نقاط من بينها مصر قرار بتجميد مصادرة العقارات مطبق منذ سنوات ومستقبل ثلاث شركات حكومية تعاني من العجز...

لذلك لم تلق ميزانية اليونان للعام 2014م موافقة الترويكا وقد يتم تعديلها في الاشهر المقبلة بإجراءات تقشفية إضافية تعارضها الحكومة اليونانية بشدة.

وينص قانون المالية لـ2014م على ارتفاع طفيف في اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 0,6% بعد ست سنوات متتالية من الانكماش، بما فيها 4- بالمئة هذه السنة.

وستكون اليونان في وضع لم تشهده منذ فترة طويلة. فهي ستكون قادرة على تغطية نفقاتها العادية بفضل فائض في الميزانية الأساسية (أي خارج خدمة الدين) يبلغ حوالي ثلاثة مليارات يورو في 2014م، مقابل فائض بقيمة 812 مليوناً هذه السنة.

اثينا/ أف ب
تبنى النواب اليونانيون مشروع ميزانية العام 2014م التي تتسم بخفض النفقات 3,1 مليار يورو وسط توتر في المفاوضات مع الدول الدائنة للبلاد.

وقال البرلمان اليوناني أن تحالف المحافظين والاشتراكيين بقيادة رئيس الوزراء انتونيس ساماراس الذي تقتصر اغلبيته على 154 من أصل 300 نائب، حصل على تأييد 153 نائبا لقانون المالية الذي يتضمن عودة إلى النمو في 2014م.

وشكك الاتحاد الأوروبي في هذه النتيجة الإيجابية وأعلن تأجيل زيارة لبعثته إلى اثينا كانت مقررة في يناير، مما يؤدي إلى أرجاء قرض بقيمة مليار يورو يجر التفاوض حوله منذ سبتمبر بسبب تقصير اليونان في تطبيق اصلاحات مطلوبة.

وحرض رئيس الوزراء على نفي هذه الرؤية السلبية، مؤكدا في البرلمان أن "اليونان قامت بعدد من اصلاحات كان كثيرون يعتقدون انها مستحيلة".

وقال أن "التغييرات هائلة"، مشيرا إلى "عودة القدرة التنافسية" والخفض الكبير في العجز في الميزانية وتراجع فوائد الاقتراض لعشر سنوات للبلاد.

ولم يخف أن المفاوضات مع الدائنين الممثلين ب"الترويكا" التي تضم الاتحاد الأوروبي والبنك

تتمتات.. تتمتات.. تتمتات.. تتمتات.. تتمتات..

بحث القضايا السياسية الراهنة الإقليمية والدولية التي تهم دول المجلس».

وأكدت المملكة العربية السعودية أهمية انتقال مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد التي باتت ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بهدف الحفاظ على منظومة مجلس التعاون والحفاظ على المكتسبات التي حققتها دول المجلس منذ إنشائه .

ويحرص قادة دول مجلس التعاون على متابعة سير العملية الانتقالية في اليمن، وخصوصا ما يتعلق بالحوار الوطني في ظل المبادرة الخليجية وجهود المنظومة، في سبيل دعم الاستقرار وجهود إعادة بناء اليمن .

كما يحرص المجلس على دعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والشأن السوري وعدد من القضايا الأخرى .

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله الصباح ومعه وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمود الصباح قد افتتحا أمس المركز الاعلامي لمؤتمر القمة الـ34.

ومن المقرر أن يعقد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الصباح والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزباني مؤتمرا صحفيا عقب الجلسة الختامية للقمة بعد غد الاربعاء..

يذكر أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون من ست دول أعضاء هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت .

باسندوة: مسيرة

معربا عن ثقته أن من يقترفون مثل هذه الأعمال الإجرامية لن يجنوا سوى أذيال الخيبة والعار، واليمن قادر بتكاتف جميع أبنائه على تجاوز الظروف الراهنة والعبور إلى بر الأمان.

وأثنى الأخ باسندوة على الدور الفاعل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن وجهوده في تقريب وجهات النظر بين الأطراف والقوى السياسية لتجاوز أبة خلافات .. مثمنا دور المجتمع الإقليمي والدولي الداعم لليمن للمضي قدما في استكمال المرحلة الانتقالية وإنجاح الحوار الوطني للانطلاق صوب بناء اليمن الجديد.

بدوره جدد المبعوث الأممي إلى اليمن تأكيد التزام الأمم المتحدة والمجتمع الاقليمي الدولي لإنجاح العملية السياسية في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن 2014 و2051.. معبرا عن ثقته في أن اليمنيين سيعملون يدا بيد من أجل إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتغليب المصلحة العليا لبلادهم.

التحول من التعاون

وقال «إن وزراء الخارجية بدول المجلس سيعقدون اليوم اجتماعهم التكميلي لإعداد جدول أعمال القمة الذي يتضمن العديد من الموضوعات المتعلقة بالعمل الخليجي المشترك في مختلف مجالاته»، موضحا أن «الاجتماع سيناقش تقارير المتابعة التي تتطلب إقرارها من المجلس الأعلى وأخذ التوجهات بشأنها، إضافة إلى